الخاتمة

* بات ضرورياً استبعاد الأوهام التي تروجها قطاعات أقباط المهجر، تلك التي سقطت في شباك الغواية الصهيونية- الغربية، والتي تزعم أن العروبة، والإسلام طارئين على الشرق، ويجب تحرير النصرانية الشرقية منهما!!.. فليست هناك- ولا يعقل أن تكون- امتيازات للأقدمية الدينية».. فدين الله واحد، والتعددية، والتوالي إنما هما في الشرائع، والنبوات، والرسالات، التي هي معالم على طريق الوصول إلى الله.. فالمسلمون الفرس هم إيرانيون زرادشتيون أسلموا، وليسوا طارئين، ولا وافدين على إيران.. وكذلك المسلمون المصريون، هم مصريون- أي أقباط- أسلموا، وليسوا مهاجرين من شبه الجزيرة العربية إلى مصر.. وعلى الذين يزعمون أن المسلمين في المشرق، والمغرب هم مهاجرون طارئون على البلاد التي فتحها المسلمون- أن يتعلموا ويعلموا حقائق «الديموجرافيا» التي كتبها، ونشرها العلماء غير المسلمين.

* إن إغراءات أقباط المهجر، ووعودهم الزائفة قد فتحت شهية البعض داخل مصر؛ ليسيروا في ركب أطماعهم الدنيئة، وليكونوا جزءًا من لعبة قذرة تحاول السياسة الأمريكية تفعيلها داخل بلاد المسلمين..وذلك بإثارة النعرات الدينية، والطائفية؛ تمهيدًا لتفجير المجتمعات الإسلامية من الداخل، والانقضاض عليها دون مواجهة أدنى مقاومة.

ولكن ينبغي على الجميع أن يعلم- وفي مقدمتهم نصارى مصر- أن الطوفان الأجنبي حين يثور يغرق الجميع، وأن الخاسر الأول في هذه اللعبة، هم أبناء الوطن جميعًا دون تمييز بين مسلم، وغير مسلم.. فلنكن على مستوى الوعي المطلوب لتلك

المرحلة الدقيقة من عمر أمتنا، وأوطاننا.. ولنترفع عن الأطماع الذاتية، والمصالح الشخصية الضيقة، قبل أن يغرقنا الطوفان.

* أقول لأقباط المهجر إننا نملك لساناً كألسنتكم، ولدينا قاموس كلمات مثل الذي عندكم، لكن أبداً لن ننزل إلى هذا المستوى الوضيع من الردح الذي تمارسوه بين الحين، والآخر فقد علمنا قرآننا: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾[1].

* لقد وضح لكل ذي عين اتفاق وجهة النظر بين القرآن، والإنجيل على: - جواز زواج النصرانية من مسلم وتحريم زواج النصراني من مسلمة.

- حرية التحول من النصرانية لأي دين آخر، بينما ترتب الشريعة الإسلامية عقوبة الردة على من خرج من الإسلام.

* إن التعصب رذيلة، بصرف النظر عن دين المتعصبين.. أما السقوط في شباك الغواية الاستعمارية فهو الخيانة للوطن، وللدين معاً، ولنتذكر مرة أخرى الخيار الصهيوني للأقليات كما جاء في مقررات (ندوة التسعينات) والذي قالوا فيه: «إن هذه الأقليات هي شريكة لإسرائيل في المصير، وفي الوقوف ضد الإسلام والقومية العربية».

* إلى من يصرخون بالداخل والخارج يطالبون بإلغاء المادة الثانية من الدستور المصري كفوا عن هذا المطلب فإنه منطقة ألغام يجب الابتعاد عنه فدين الأغلبية هو الإسلام، ومن حقهم أن يعبر دستور بلادهم عن ذلك، وهذه أبسط مبادئ الديمقراطية التي يطالب بها الجميع مع عدم تجاهل دين الأقلية وهو كذالك واقع في الدستور بجعل أمورهم الدينية من خلال أحكام شريعتهم، والباقي ينطبق عليه القانون المدني، وعلى النصارى أن يتنفسوا في الحياة السياسية، والاجتماعية، والعلمية طبقاً لقدراتهم، بدون المطالبة بحصة حمائية لهم فهذا منتهى العدل،

(١)(الأعراف/ ١٩٩).

والديمقراطية التي يطالبون بها، فالمسلمون ليس لهم مثل هذه الحصة لا في البلاد التي يشكلون فيها أغلبية، ولا التي هم فيها أقلية.

* إلى من يصرخون بالداخل والخارج يطالبون بقانون موحد للعبادة أقول هل ستقبل الكنيسة المصرية مثلاً أن يتضمن القانون: بنود تنطبق على المؤسسات، ودور العبادة للمسلمين، وتطبق على المؤسسات، ودور العبادة للنصارى؟، هل ستقبل الكنيسة أن تعامل كالمساجد في:

١-خضوع الكنيسة المصرية بكل فروعها، ومؤسساتها لرقابة، وتفتيش أجهزة الدولة المالية، والإدارية، والأمنية كما هو الحال مع الأزهر، وكل المؤسسات الدينية الخاصة بالمسلمين.

٢- جعل منصب البابا بالتعيين من رئيس الجمهورية مثل شيخ الأزهر.

٣- إغلاق الكنائس مباشرة بعد مواعيد تأدية العبادات إلا بأذن من السلطات الأمنية كما هو الحال في المساجد.

٤- منع استخدام دور العبادة في الترويج لأفكار سياسية كما هو الحال في المساجد.

٥- منع استخدام دور العبادة في الترويج لأفكار متطرفة تدعوا للفرقة، والفتنة الطائفية، وتفتيت المجتمع على أساس طائفي، والقبض على من يقوم بذلك مها كان درجته باعتبار أفكاره تهدد أمن البلاد.

٦- إزالة كل المباني الدينية المقامة على أراضى الدولة، أو الأفراد بغير ترخيص، أو عقود ملكية، أو مخالفة للتنظيمات البنائية، والقوانين، وإعطاء الجزاء الرادع للمتسبب في المخالفة أي كان صفته، وعدم السماح ببناء غيرها دون استيفاء متطلباتها القانونية وهو مبدأ أساسي في العدالة، والمساواة.

٧- أن يتنافس النصارى في الحياة السياسية، والاجتماعية، والعلمية طبقاً

لقدراتهم، بدون المطالبة بحصة حمائية لهم فهذا منتهى العدل، والديمقراطية التي يطالبون بها، فالمسلمون ليس لهم مثل هذه الحصة لا في البلاد التي يشكلون فيها أغلبية، ولا التي هم فيها أقلية.

٨- أن يعتبر البابا أن النصارى نفسهم جزء من شعب مصر بمحيطه الثقافي، والاجتماعي، وليس شعب الكنيسة كما يقول دائماً مما يكرس تقسيم البلد إلى طوائف، وهو ضد العمل بمبدأ المواطنة فالمسلمون لا يعتبرون نفسهم شعب الأزهر، ولكن يعتبرون نفسهم شعب مصر المسلم.

٩- أن يكف مروجوا الفكر الإنعزالي، والمتطرف عن تزوير تاريخ مصر، وإدعاء أن المسلمين غير مصريين مما يكرس الطائفية، والكراهية، والانقسام بين الشعب الواحد.

١٠- أن يكف المتعصبون، والمزورون للحقائق من النصارى عن أدعاء أن كل من أسلم قد أختطف، وأجبر على الإسلام، أو تم التغرير به باعتبار أن كل من أسلم من النصارى ليس لديه الأهلية لاختيار دينه عملاً بمبدأ حرية العقيدة التي يطالبون بها ليل نهار.

* على منظمات حقوق الإنسان التي يتزعمها مصريون من النصارى أن تطالب بحقوق المصريين، بدون تفريق ديني حيث لا نرى منهم غير المطالبة بالحق، والباطل بحقوق النصارى، حتى ولو كانت في أمور من نسج خيالهم.

كتب للمؤلف تحت الطبع

* قطوف الجنان في الرد على بابا الفاتيكان.
* المادة الثانية من الدستور وخطر الانفجار الطائفي.
* معامل تفريخ الإرهاب .
* الابتلاء.
* أعظم من عرفته البشرية (لغير المسلمين).
* الميراث بين الحكمة الإلهية والانحرافات البشرية.

obeikandl.com